Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3104-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3104-6266

مشكلات تقويم المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية الليبية

مريم عمر بشير الطويبي
جـــــامعـــة الـــــزاويـــــة / كليـــة التربيـــة الزاويـــة

Challenges in Curriculum Evaluation within Libyan Educational Institutions

Maryam Omar Bashir Al-Tuwaibi
University of Zawiya / Faculty of Education, Zawiya
m.attuwaybi@gmail.com
https://orcid.org/0009-0004-9962-1831

/11/ 2026/10/072026- تاريخ للنشر: 2026/09/06- تاريخ القبول: 2026/09/0208 -تاريخ المراجعة: تاريخ الاستلام:

ملخص
هدف البحث إلى التعرف على واقع تقويم المناهج الدراسية والمشكلات التي تواجه هذه العملية في المؤسسات التعليمية الليبية، وذلك من خلال تناول مفهوم تقويم المناهج وأهدافه وأهميته في تحسين العملية التعليمية وتطويرها. كما استعرض البحث أهم مجالات تقويم المناهج والمعايير التي تستند إليها عملية التقويم، وتناول بعض المشكلات التي تواجه تقويم المناهج الدراسية في عدد من الدول العربية، مع التركيز على المشكلات المرتبطة بالواقع التعليمي الليبي. وقد سعى البحث إلى إبراز أهمية التقويم المنظم والشامل في الكشف عن جوانب القوة والقصور في المناهج الدراسية، بما يسهم في تحسينها وتطويرها وتحقيق أهدافها التربوية.
الكلمات المفتاحية: المناهج – الدراسية – التعليم – مشكلات.

Abstract
This research aimed to identify the current state of curriculum evaluation and the problems facing this process in Libyan educational institutions. It addressed the concept of curriculum evaluation, its objectives, and its importance in improving and developing the educational process. The research also reviewed the main areas of curriculum evaluation and the standards upon which the evaluation process is based. Furthermore, it examined some of the problems facing curriculum evaluation in several Arab countries, with particular emphasis on those related to the Libyan educational context. The research sought to highlight the importance of systematic and comprehensive evaluation in identifying the strengths and weaknesses of curricula, thereby contributing to their improvement and development and the achievement of their educational objectives.

مقدمة

تُعد المناهج التعليمية من أهم الركائز التي تقوم عليها العملية التعليمية لما تؤديه من دور أساسي في تحقيق الأهداف التربوية وإعداد المتعلمين، وتنمية معارفهم، ومهاراتهم، واتجاهاتهم. ولم يعد مفهوم المنهج التعليمي مقتصرًا على المقررات الدراسية وما تتضمنه من معلومات ومعارف، بل أصبح يشمل مجموعة الخبرات والأنشطة التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية للمتعلمين، بهدف تحقيق نموهم المتكامل، وتنمية قدراتهم، واستعداداتهم، ومراعاة حاجاتهم، وخصائصهم في مختلف مراحل نموهم. وفي ضوء الدور الذي تؤديه المناهج التعليمية في توجيه العملية التعليمية وتحقيق أهدافها، أصبحت الحاجة إلى مراجعة المناهج التعليمية وتقويمها أمرًا ضروريًا للتأكد من مدى ملاءمتها لحاجات المتعلمين ومتطلبات المجتمع من خلال الكشف عن جوانب القوة والقصور في عناصر المنهج المختلفة، والتعرف على مدى تحقيقه للأهداف التربوية التي وُضع من أجلها. ولا تقتصر عملية تقويم المناهج على إصدار الأحكام بشأن مدى صلاحيتها أو تحديد أوجه القصور فيها، وإنما تمتد إلى جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها بصورة منظمة، بما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير المناهج وتحسين مستوى فاعليتها. ومن هذا المنطلق، فإن تقويم المناهج يمثل عملية مستمرة ينبغي أن تواكب مختلف مراحل تخطيط المنهج وتنفيذه وتطويره، وأن تستند إلى أسس ومعايير واضحة تضمن موضوعية النتائج وإمكانية الاستفادة منها. وانطلاقًا من أهمية تقويم المناهج التعليمية ودوره في تحسين العملية التعليمية وتطويرها، يأتي هذا البحث لتناول عملية تقويم المناهج من حيث مفهومها وأهميتها ومجالاتها والمعايير التي تستند إليها، إلى جانب استعراض بعض المشكلات التي تواجه تقويم

المناهج التعليمية في الوطن العربي بوجه عام، وفي ليبيا بوجه خاص، وذلك بهدف تسليط الضوء على هذه المشكلات والتعرف على انعكاساتها على عملية تقويم المناهج وتطويرها.

أهداف البحث

1.التعرف على مفهوم تقويم المناهج الدراسية، وأهدافه، ومجالاته، وخطواته، ومعاييره.
2. التعرف على أبرز المشكلات التي تواجه عملية تقويم المناهج الدراسية في الوطن العربي.
3. التعرف على واقع تقويم المناهج الدراسية في ليبيا، وما أبرز المشكلات التي تواجهه.

مفهوم المنهج

يشير مفهوم المنهج عموما إلى تلك الخبرات التعليمية التي تقدمها المدرسة إلى طلابها. بغرض تهيئتهم للمشاركة بإيجابية في تطوير حياتهم الشخصية وكذلك في تحسين ظروف مجتمعاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية. ولأهمية هذا الدور، اهتمت المجتمعات بمؤسساتها التعليمية بحيث أصبحت هذه المؤسسات ركيزة ثابته في الوعي الجمعي للشعوب تخطيطا، وتمويلا، وتطويرا، واستشرافا متتابعا عبر الزمن لدور المؤسسات التعليمية الرئيسي في التحول الحضاري لتلك الشعوب.

وعلى الرغم من تباين وجهات نظر المعنيين بالتعليم بشأن (مفهوم المنهج المدرسي) بسبب تباين خلفياتهم الثقافية، والمعرفية، والحياتية، وكذلك تغير مطالب مجتمعاتهم باستمرار لعوامل اقتصادية، وسياسية، وتطور المعارف النظرية والعلمية في مجال علوم التعليم خصوصا وعلم النفس والاجتماع عموما، فإنه يمكن تصنيف وجهات النظر المختلفة حول مفهوم المنهج المدرسي إلى اتجاهين هما:

(1) الاتجاه التقليدي: ويركز هذا الاتجاه على ((المحتوى)) المعرفي وخاصة الأكاديمي منه والذي تراه المدرسة ضروريا للطالب بغض النظر عن حاجاته، وقدراته، وميوله وكذلك بغض النظر عن الظروف الاجتماعية التي تحيط به في حاضره، وما قد يطرأ من تغيير في مستقبل أيامه. فالمنهج هو (مجموعة المواد الدراسية التي يتولى المتخصصون إعدادها، ويقوم المعلمون بتدريسها، ويجب على الطلاب تعلمها وحفظها (طعيمة وآخرون ،17:2008)

وقد واجه هذا الاتجاه التقليدي انتقادات كثيرة وخاصة منذ بداية القرن العشرين بسبب تركيزه على المحتوى وإهمال بقية مكونات المنهج التي أصبحت تركز على تنمية شخصية التلميذ النفسية، وتمكينه من مهارات علمية وفنية يحتاجها للتكيف والعيش في حضارة تتغير باستمرار من مجتمعات زراعية، إلى مجتمعات صناعية، ومنها إلى مجتمعات خدمية أساسها اقتصاد العلم والتقنية (بدية، 3:2011).

(2) الاتجاه الحديث: برز الاتجاه الحديث في بناء المنهج المدرسي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك استجابة إلى التغيرات الكبيرة التي طرأت على حياة الشعوب بسبب الإنجازات العلمية والاقتصادية، والسياسية المتلاحقة مما وضع ضغوطا على المدرسة لتطوير مناهجها، وبرامجها، وقدراتها، وتحافظ على ريادتها في وظائفها نحو مجتمعاتها. وعليه يرى سعد المقرم (23:2009) المنهج الحديث بأنه تلك الخبرات التعليمية المتنوعة من معارف، ومهارات، وقيم، ومعتقدات، وميول، واتجاهات، وأساليب تفكير التي تهيؤها المدرسة لطلابها لكي يتفاعلوا معها في خبرات ومواقف حياتية مرتبطة بأهداف المجتمع وذلك وفق حاجات المتعلمين، وقدراتهم، واستعداداتهم من خلال خطة علمية مدروسة، وأنشطة تعليمية فاعلة. وبهذا المعنى أصبحت المجتمعات تنظر إلى المنهج المدرسي باعتباره وسيلة لا غاية يمارس الطالب من خلاله خبرات وفعاليات ذات صلة بمقتضيات الحياة المعاصرة في مجتمعه.

ومهما تنوعت تنظيمات المناهج المدرسية فإن أيا منها يتميز بكونه يتضمن أربعة عناصر ترتبط ببعضها علاقة قوية بحيث أن كلا منها يكتسب معناه ووظيفته من ارتباطه وتفاعله مع العناصر الأخرى. وهذه العناصر هي الأهداف التعليمية، ومحتوى المنهج، وطرق التدريس، وطرق وأساليب التقويم (بدية،4:2011).

مفهوم تقويم المنهج

يشير مفهوم تقويم المنهج إلى العملية التي يتم بواسطتها معرفة مدى تحقيق المنهج المدرسي للأهداف التي وضعت له. وبكلمات أخرى، فهو يعني إصدار الحكم على مدى جودة المدخلات، والعمليات الإجرائية في التنفيذ، وكذلك المخرجات الخاصة بالنظام التعليمي.

ويذهب الوكيل والمفتي (1998) إلى أن " تقويم المنهج " يعني جمع الأدلة التي تساعد على معرفة مدى فاعلية المنهج في تحقيق أهدافه. وهناك جانبان لتقويم المنهج يسمى أحدهما (التقويم الداخلي للمنهج) والذي يحكم على المنهج من خلال توفر معايير أسسه، ومكوناته، ومحتواه، ومستواه. أما الجانب الثاني للتقويم فيسمى (التقويم الخارجي للمنهج) والذي يحكم على مدى فاعليته في إحداث التغيرات المطلوبة في المتعلمين. وهناك من يرى بأن مفهوم تقويم المنهج يدل على عملية منهجية تقوم على أسس عملية تهدف إلى إصدار الحكم بدقة وموضوعية على مدخلات، وعمليات، ومخرجات منهج تعليمي، وذلك بإظهار جوانب قوته وضعفه تمهيدا لاتخاذ إجراءات بشأن إصلاحه وزيادة كفاءته (الطائي ،2009). ومن التعريفات (تعريف بلوم) لمفهوم تقويم المنهج حيث يراه بأنه عبارة عن اصدار حكم على الأفكار، والاعمال، والأنشطة، وطرائق التدريس وغيرها من الأمور التربوية المتعددة). وفي ضوء ما يتوفر من تعريفات لمفهوم تقويم المنهج يمكن استنتاج الخلاصة التالية:

(1) تقويم المناهج عملية تبدأ بجمع البيانات، فتحليلها، وتفسيرها، واتخاذ قرارات في ضوئها.
(2) أنها عملية تتم في ضوء معايير موضوعية.
(3) عملية تصل الى مقاييس كمية وتقديرات كيفية.
(4) عملية تقود الى اصدار أحكام، واتخاذ قرارات وفقا لذلك.

أهداف تقويم المنهج

بما أن تقويم المنهج يشمل جميع عناصر المنهج وأدواته فإنه بذلك يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الرامية إلى تحسين وتطوير البرامج التعليمية. ومن هذه الأهداف:
(1) جمع البيانات التي تساعد المسئولين على تقرير ما إذا كانوا يرغبون في استمرار العمل بالمنهج على حاله، أو تطويره جزئيا أو كليا، أو إلغائه.
(2) تطوير أساليب التقويم وإجراءاتها في ضوء المعرفة المستجدة، والممارسة المباشرة، والخبرة المتراكمة (الشبلي ،2000:143).
ويذهب الشافعي وآخرون (1996:369) إلى أن عملية تقويم المنهج تسعى إلى التجديد والتطوير في الأهداف التعليمية التخطيطية والإجرائية كذلك. وتقود هذه العملية الى المساعدة في تطوير المحتوى التعليمي للمنهج، وتطوير طرق التدريس المناسبة لخصائص الطلاب، وتحسين الوسائل التعليمية، واستحداث أنشطة تعليمية مبتكرة. إضافة إلى ذلك تساعد عملية تقويم المنهج في اقتراح التعديلات التي تفيد المعلمين والطلاب بشأن حسن الأداة من حيث التعليم والتعلم. كما توفر للخبراء والمتخصصين معلومات عن مستوى التحصيل العلمي للطلاب، وعن صلاحية أدوات القياس لأداء الطلاب في الامتحانات والفعاليات العملية المختلفة. وباختصار، يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لتقويم المنهج هو معرفة مدى فعالية جميع مكوناته من مدخلات، وعمليات، ومخرجات وذلك من أجل الكشف عن نقاط ضعفه ومعالجتها، وبالتالي تطويره وتحسينه. وهذا يعني تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
(1) التأكد من مدى ملاءمة المنهج من حيث أهدافه، ومحتواه، وتنظيمه بما يناسب مراحل المتعلمين، واحتياجاتهم، واهتماماتهم.
(2) معرفة مستوى استيعاب الطلاب لما درسوه، وقدرتهم على توظيف ذلك في التعامل مع ظروف حياتهم بكفاءة وإيجابية.

مجالات تقويم المنهج

تتضمن عملية تقويم المنهج المدرسي ثلاث مجالات رئيسية (الدوسري ،2022:12) هي على النحو التالي:
أولا تقويم وثيقة المنهج: ويقصد به تقويم الخطة المكتوبة للمنهج من حيث الأسس التي قام عليها، والمقاصد التعليمية التي يسعى إلى تحقيقها، وأهدافه، وشروط اختياره، ومعايير تنظيمه. وكذلك يحتوي هذا المجال على محتوى الكتب المدرسية، ومستوياتها، وتنظيماتها، وكذلك الأنشطة التعليمية المرادفة لها، وأدوات التقويم المصاحبة لها. وتتم عملية تقويم وثيقة المنهج عادة قبل وضعها موضع التنفيذ، ويشترك فيها الخبراء، والمتخصصون في المواد الدراسية، ورجال الفكر المهتمين بالتعليم، ومنظمات المعلمين، وروابط الطلاب وأولياء الأمور في البلاد المتقدمة (طعيمة ،2008: 249).
ثانيا تقويم المنهج المنفذ: ويقصد به تقويم المهارات والممارسات التعليمية التي تحدث داخل الصف المدرسي وكذلك الفعاليات والأنشطة التي تتم داخل المبنى المدرسي. وتستخدم في تقويم المنهج المنفذ أساليب عديدة تشمل تحليل محتوى الكتب، والمواد التعليمية المختلفة، ومحتوى الأنشطة، وكذلك أساليب الملاحظة التي تعتبر أداة رئيسية في معرفة الجدوى الفعلية لأي منهج دراسي (طعيمة ،2008:250).
ثالثا تقويم نواتج التعلم: ويقصد به تقويم ما حققه الطلاب من تعلم ونمو في المجال المعرفي والسلوكي والوجداني. وذلك كنتيجة للعملية التعليمية. وتشمل عملية التقويم لنتائج التعلم المهارات التي اكتسبها الطلاب في مواجهة المواقف الحياتية. ويدخل في هذه العملية اتخاذ القرارات المناسبة في اختيار وسائل التقويم والقياس وفيها الاختبارات التحصيلية والموضوعية، والاختبارات المهارية، واختبارات الكفايات.

خطوات عملية تقويم المنهج

تتكون عملية تقويم المنهج من عدة خطوات تربط بينها منهجية التفكير العلمي، والتسلسل المنطقي، والتنسيق بين المعطيات والوسائل، والترابط بين تحليل البيانات وتفسيرها. وتشتمل خطوات تقويم المنهج على خمس خطوات هي (الشبلي،2000:163):
(1) وضع أهداف التقويم، فيما إذا كان ذلك تقويما شاملا لكل أجزاء المنهج، أم جزئيا، أم يشمل على مكون واحد أو أكثر من ذلك.
(2) تحديد أدوات التقويم وبناؤها وتحكيمها، وذلك بأن تكون أدوات تقويم شاملة، أو تقتصر على مجال معين. فمثلا إذا كان التقويم يتناول اتجاهات المعلمين نحو مكون معين من المنهج فالأداة المناسبة في هذه الحالة هي مقياس الاتجاهات. وإذا كان المجال يتعلق بتقويم أثر المنهج فأن اختبارات التحصيل بمختلف أشكالها هي الأنسب.
(3) تطبيق أدوات التقويم. ويتم ذلك باختيار العناصر التي ستشارك في التقويم، ويتم إعداد دورات تدريبية لها على أدوات التطبيق التي سيتم استخدامها.

(4) معالجة نتائج التقويم وتفسيرها، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية من قبل التربويين، والأكاديميين، وذوي الخبرة مع الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات.
(5) اتخاذ القرار بشأن المنهج من حيث تطويره كليا، أو جزئيا، أو تركه دون تغيير.
ويرى الشافعي وآخرون (الشافعي،1996:378) ووفقا لنموذج (تايلر) لتقويم المنهج أن تكون خطوات تقويم المنهج على النحو التالي:
(1) تحديد أهداف التقويم.
(2) تحديد المواقف التي سيتم فيها التقويم.
(3) إعداد وسائل التقويم وأدواته.
(4) استخدام الأدوات والوسائل المختارة.
(5) مقارنة نتائج ما قبل التقويم بنتائج ما بعده
(6) تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف.
(7) استخدام النتائج في القيام بالتحسين المطلوب للمنهج.
(8) متابعة النتائج.

معايير عملية تقويم المنهج

المعايير هي تلك المستويات من الإنجاز التي تصل الى درجة محددة من الجودة تم تحديدها مسبقا للحكم على جودة كل المنهج أو جزء منه. وتعين هذه المعايير الباحثين في اختيار أساليب التقويم المناسبة لجمع البيانات بصورة قابلة للقياس والحكم الموضوعي؛ مثل ما يجب أن يقوم المعلم بتعليمه وما يجب أن يقوم الطالب بتعلمه. وبذلك، يمكن تصنيف معايير تقويم المنهج إلى ثلاث فئات رئيسية تتمثل في الآتي (عبد الحليم، 2008):
(1) معايير تقويم وثيقة المنهج: وتشتمل على معايير فلسفة المنهج، ومعايير أهدافه، ومعايير محتواه، ومعايير الأنشطة فيه، ومعايير طرق التدريس والتعلم، ومعايير مصادر المعرفة والتكنولوجيا، ومعايير التقويم.
(2) معايير تقويم المعلم: من خلال مجالات التخطيط واستراتيجيات التعلم، وإدارة الفصل، ومجال المادة العلمية، والتقويم الذاتي، والطالب، ومجال مهنية المعلم.
(3) معايير تقويم نواتج التعلم: من خلال مجالات: البنية المعرفية، والمهارات العلمية والعملية، والنمو الشخصي، وجوانب السلوك الاجتماعي.
ويرى طعيمة وزملاؤه (2008) تصنيف معايير عملية تقويم المنهج في الفئات التالية:
أولا: معايير تقويم وثيقة المنهج؛ وتضم معايير فلسفة المنهج وأهدافه، ومحتواه، وأنشطته وطرق التدريس والتعلم، ومصادر المعرفة والتكنولوجيا، وأدوات التقويم والقياس.
ثانيا: معايير تقويم المعلم؛ وتشمل معايير التخطيط، واستراتيجيات التعلم إدراك الفصل، والمادة العلمية، والتقويم، ومهنية المعلم.
ثالثا: معايير تقويم نواتج التعلم؛ وهي معايير تقيس أداة المعلم في مجالات البيئة المعرفية، والمهارات العلمية والعملية، والمهارات الحياتية، والجوانب الشخصية، والاجتماعية.

أدوات تقويم المنهج

لا يتردد الباحثون في الاستفادة من كل الوسائل والأدوات التي تعينهم في الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجونها للقيام بعملية تقويم المنهج على أكمل وجه. وبصورة عامة، يمكن حصر هذه الأدوات والوسائل في الأمور التالية (الدوسري،2024):
(1) الاستبيان بكل وجوهه لمعرفة رأي واتجاهات الممارسين لعلمية المنهج من خبراء، ومتخصصين، ومعلمين، وطلاب، وأولياء الأمور.
(2) إعداد استمارات لجمع بيانات لتقويم الأنشطة والفعاليات التعليمية.
(3) إعداد بطاقة حصر لتقويم الوسائل التعليمية.
(4) إعداد قائمة المعايير التي على ضوئها يتم إصدار الاحكام واتخاذ القرارات.
(5) أسلوب تحليل المحتوى للمواد التعليمية بكل أنواعها وجوانبها مثل الكتب، وطرق التعليم، والتعلم، والوسائل التعليمية، والأنشطة الميدانية.
(6) أدوات التقويم من الاختبارات، والمقاييس الموضوعية والذاتية وخاصة تلك التي تركز على نواتج التعلم على التحصيل العلمي للطلاب وإثراء الحياة العلمية، والثقافية، والاجتماعية داخل المدرسة وخارجها.

مشكلات تقويم المناهج في الوطن العربي

يذكر سعيد السعيد (25:2019) عدة عوامل يجب أخذها في الحسبان عند تصميم نموذج لتقويم المنهج المدرسي في البيئة العربية، وذلك لأن هذه العوامل تؤثر على كل مراحل عملية التقويم (و للأسف فإن أغلب هذا التأثير هو تأثير سلبي). وهذه العوامل هي:
(1) الأيدولوجية السياسية المتغيرة واللاديمقراطية في أغلب الأحيان والتي تشكل هوية النظام التعليمي، وأهدافه، وطموحاته.
(2) النظرية التربوية التي يتبناها النظام التعليمي والتي هي غالبا مشوشة وتنقصها الأسس العلمية والواقعية.
(3) الإمكانات المادية وغير المادية المتاحة للنظام التعليمي والتي تأتي في أسفل قائمة الانفاق الحكومي، وأقل بكثير من ميزانية الإنفاق العسكري والأمني.
(4) قدر الحرية الأكاديمية التي يتمتع به النظام التعليمي، والتي هي في درجات دنيا قياسا على ما عليه هذه الحرية في البلاد المتقدمة سياسيا، واجتماعيا، وعلميا.
(5) نوع أو نمط الإدارة التعليمية بالمجتمع، والتي هي في الأغلب تقوم على نمط الأجهزة المركزية التي تتحكم في كل تفاصيل العملية التعليمية والتي يقوم بها في العادة مسئولون تنقصهم الكفاءة في علوم التعليم ومشكلاته.
(6) نوعية المتعلمين وإمكاناتهم، والذين تؤثر عليهم ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، والمكانية في درجة إقبالهم على التعليم.
(7) درجة الاقتناع بضرورة التغيير والتطوير في المنهج المدرسي، والتي هي غالبا ما تكون دون المستوى اللازم للتحمس له. ذلك أن نظم التعليم العربية تعودت على السكينة والاستقرار، والاستمرار في تطبيق نفس المنهج الذي تمارسه منذ عقود.
ويرى محمد السيد (54:2000) أن عملية تقويم المنهج المدرسي في الوطن العربي تواجه المشكلات التالية:
(1) الافتقار الى نظرية واضحة في تقويم المناهج.
(2) الافتقار للمعلومات والبيانات الحاسمة التي تتدخل بشكل مباشر في تقويم المناهج.
(3) الافتقار الى الأدوات والطرق النظامية الإجرائية المتخصصة في تقييم المنهج المستهدف.
(4) عدم توفر الطرق والوسائل العلمية المتخصصة والكافية لتنظيم المنهج، ومعالجة وتقرير المعلومات التي يجمعها.
(5) عدم توفر المتخصصين المؤهلين عمليا في تقويم المناهج بأعداد كافية.
(6) فساد ومحسوبية الجهات المعنية بتقويم المناهج.
(7) عدم وضع النتائج التي تتوصل اليها عملية تقويم المنهج المدرسي موضع التطبيق. إذ تعتبر هذه المشكلة أكبر مشكلة تواجه المتخصصين بحيث لا يتم تحسين المنهج، ولا إلغائه، ولا إدخال تعديلات عليه.

المشكلات التي تواجه تقويم المناهج في المؤسسات التعليمية الليبية

تلزم الإشارة أولا إلى أن الظروف المحيطة بنظام التعليم في ليبيا، وبالعوامل التي شكلت صيرورته منذ نشوئه عام 1952 وحتى اليوم متشابهة الى حد كبير مع تلك الظروف والعوامل التي مر بها التعليم في الوطن العربي. وبذلك فإن مكونات النظام التعليمي في ليبيا عانى ولازال يعاني من نفس المشكلات البنيوية، والوظيفية، والتطويرية التي واجهت ولازالت تواجه نظام التعليم في البلاد العربية؛ وخاصة فيما يتعلق بالمناهج وتطويرها بما يتماشى مع التغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم اليوم. ويمكن بصورة عامة القول بأن عملية تقويم المناهج في المؤسسات التعليمية الليبية تواجه المشكلات التالية:
(1) إن عملية التعليم والتعلم عملية نمو تستغرق وقتا طويلا، وبذلك لا تكون آثارها واضحة وبسرعة وخاصة على الجسم الطلابي ككل، والمجتمع بشكل عام. فالطلاب يبقون اثني عشر عاما في المدرسة لإتمام مرحلة التعليم ما قبل الجامعي. ولا شك أن هناك تغيرات كثيرة تحدث في حياة المجتمع (وعادة ما تكون مفاجئة) تؤثر على التعليم والتعلم.
(2) أن عملية التعليم والتعلم داخل المؤسسات التعليمية النظامية ليست منفصلة في تأثيرها عن الأفراد وعن المؤسسات التربوية الأخرى مثل الأسرة ووسائل الإعلام المختلفة.
(3) نظرة المجتمع بالحذر والشك في أي نقد أو تقويم لدور المدرسة، ومنهجها، وخاصة عندما يعتقد بأن ذلك يتعارض مع قيمه.
(4) عدم اتفاق الفئات الاجتماعية، الأكاديمية، والمهنية، والاقتصادية على تحديد واضح لأهداف المنهج المدرسي. وهذا ما جعل أغلب المسئولين في الدولة والعاملين في التعليم لا يعطون أهمية لمسألة التحديد الواضح للأهداف التعليمية، وهو ما يجعل التركيز على الحاضر أكثر مما يتطلبه استشراف المستقبل والاستعداد له.
(5) عدم تحديد واضح للأسباب الداعية إلى تقويم المنهج المدرسي.
(6) الخلط بين عملية التقويم وعملية التطوير، بينما هما مختلفان تماما. فبينما عملية التقويم هي قياس وحكم على ما جرى تنفيذه من المنهج في الواقع فإن عملية التطوير هي عملية تتصل بمدى الرغبة في الانتقال إلى أهداف وآفاق جديدة.
(7) عدم القناعة لدى جزء لا بأس به من المهتمين السياسيين، ورجال الفك، والأكاديميين، وحتى المهنيين بأهمية عملية تقويم المنهج المدرسي وبأنها مضيعة للجهد والمال، والوقت، وأنه من الأفضل ترك الأمور على طبيعتها.
(8) الاعتقاد السائد لدى الذين يقومون بتقويم المنهج بأن تنصب عملية التقويم على محتوى الكتاب المدرسي، وتقييمه، وإعداده، وتنفيذه فقط.
(9) صعوبة تقصي الواقع الميداني لما يحدث في المؤسسات التعليمية في بلد مترامي الأطراف.
(10) عدم توفر النظام الإداري المحلي اللامركزي والذي يسمح بالمشاركة بين المهتمين بالموضوع في تبادل الآراء.

(11) عدم الالتزام لدى جميع المستويات التعليمية بدورها في عملية التقويم والتطوير.
(12) عدم وجود (قسم وظيفي) يضم مختصين في البحث الميداني محليا ومركزيا، واعتبارهم جزءا مهما من الأجهزة المسئولة عن التعليم محليا، وجهويا، ومركزيا.
(13) عدم وجود إستراتيجية لتطوير المناهج تبدأ من القاعدة وتتجه نحو القمة في السلطة التنفيذية لإدارة التعليم.
(14) الاعتماد على استيراد نظم مناهج تعليم أجنبية من الخارج وتطبيقها يحد من استثارة الحماس والإبداع لدى المعلمين، والموجهين، والخبراء المحليين، وهو ما يخلق شعورا بالشك في قدرة المهنيين المحليين.
(15) المركزية الشديدة في عملية التقويم.
(16) احتياج عملية التقويم الى خبرات متخصصة قد لا تتوفر في مجالات من خارج العاملين في التعليم مثل الخبراء في المباني المدرسية، والوسائل، والتجهيزات التعليمية، والمختبرات التطبيقية.
(17) أن أغلب من يقود عملية التقويم للمنهج المدرسي وتطويره هم من الأكاديميين الذين ينقصهم الاعداد التربوي والخبرة التربوية؛ أي أنهم من العاملين في مجالات غير التعليم.
(18) عدم اشتراك المعلمين في اللجان الاستشارية في مختلف المستويات الإدارية.
(19) عدم إعداد المعلمين في المدرسة لممارسة البحث العلمي.
(20) عدم تشجيع المعلمين المجدين والمبدعين.
(21) عدم إدراك المعلمين لدورهم في عملية تنفيذ المنهج وتقويمه، وعدم تمكنهم من المادة العلمية في اختصاصهم.
(22) نقص الاعداد المهني لدى المعلمين يحد من نجاح عملية التقويم.
(23) أسلوب اختيار الموجهين المعمول به حاليا لا يوفر قادة مهنيين أكفاء قادرين على الإسهام بإيجابية.
(24) عدم توفر الأدوات والوسائل المناسبة المطلوبة لإجراء عملية التقويم بصورة مستمرة.
(25) عدم الاتفاق على الجوانب التي تتناولها عملية التقويم من حيث كونها جزئية أو شاملة في أحيان كثيرة.
(26) عدم ضمان تقبل القاعدة من المعلمين والموجهين لإستراتيجية التعليم التي تقرها الهيئات المركزية ومدى تحمسهم لتنفيذها.

نتائج البحث

بناء على ما تقدم من تحليل ومطابقة لآراء الباحثين والمهتمين بموضوع المنهج المدرسي ومشكلات تقويمه وتطويره، يمكن إبراز النتائج التالية:
(1) تواجه عملية تقويم المناهج الدراسية مشكلات تنظيمية وإدارية تحد من فاعليتها.
(2) يمثل نقص المعلومات والبيانات المنظمة إحدى أبرز المشكلات التي تعيق تقويم المناهج.
(3) تؤثر محدودية مشاركة المعلمين والعاملين في الميدان التربوي في فاعلية عملية التقويم.
(4) قد تؤدي المركزية في اتخاذ القرارات إلى الحد من مشاركة المعلمين في تقويم المناهج وتطويرها.
(5) يوجد قصور في المعرفة والمهارات المرتبطة بتقويم المناهج لدى بعض العاملين في الميدان التربوي.
(6) ضعف الاستفادة من نتائج التقويم في تطوير المناهج وتحسينها.

توصيات البحث

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:
(1) إنشاء وتطوير منظومة متكاملة لجمع وحفظ المعلومات والبيانات المتعلقة بالمناهج الدراسية وتطبيقها، وتحديثها بصورة مستمرة.
(2) تنظيم عملية تقويم المناهج من خلال تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات الجهات والمسؤولين والمختصين المشاركين في العملية التعليمية.
(3) تعزيز مشاركة المعلمين والعاملين في الميدان التربوي في عملية تقويم المناهج والاستفادة من خبراتهم وملاحظاتهم المتعلقة بتطبيق المنهج.
(4) الحد من الأساليب الإدارية التي تقوم على المركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج، وإتاحة مساحة أكبر للمشاركة وإبداء الرأي بما يدعم تطوير المناهج.
(5) تنفيذ برامج تدريبية للمعلمين والعاملين في الميدان التربوي لتنمية معارفهم ومهاراتهم في مجال تقويم المناهج وأساليبه وأدواته.
(6) وضع آلية واضحة للاستفادة من نتائج تقويم المناهج في تعديلها وتطويرها، بحيث لا تقتصر عملية التقويم على تحديد جوانب القصور، وإنما تمتد إلى معالجة هذه الجوانب.

المراجع

الشافعي، إبراهيم، وآخرون (1996) .المنهج المدرسي من منظور جديد .الرياض: مكتبة العبيكان.

الشبلي، إبراهيم مهدي (2000) .المناهج: بناؤها، تنفيذها، تقويمها، تطويرها .عمّان: دار الأمل للنشر والتوزيع.

الطائي، إيمان حسين (2009) .سلسلة محاضرات التقويم والقياس في التربية. جامعة بغداد، العراق.

الدوسري، نورة مبارك (د.ت.) .تقويم المناهج .جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
رابط المرجع https://www.slideshare.net/slideshow/ss-42065838/42065838
تاريخ الاسترجاع: 20 مايو 2024.

السعيد، سعيد محمد (2019). نماذج التقويم والمناهج .مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس .

طعيمة، رشدي أحمد، وآخرون (2008) .المنهج المدرسي المعاصر. عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
عبد الحليم، أحمد المهدي، وآخرون (2008). المنهج المدرسي المعاصر: أسسه، بناؤه، تطويره. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

علي، محمد السيد (2000) .علم المناهج: الأسس والتنظيمات في ضوء الموديولات .القاهرة: دار الفكر العربي.

المقرم، سعد (2009) .قراءات في مفهوم المنهج التعليمي .الزاوية، ليبيا: منشورات المكتبة الجامعة.

بدية، أحمد عبد الله (2011) .تقويم المناهج المدرسية في الجمهورية اليمنية وتطويرها .اليمن: جامع الكتب الإسلامية.

الوكيل، حلمي أحمد، والمفتي، محمد أمين (1998) .المناهج: المفهوم، العناصر، الأسس .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصري.